

يلزم ان صلاة المصلين في وقت العصر الاوّل من مدة سبّين وازمان في صبحه
ومن حكمه هذا انه حكم بترك صلاة جميع المؤمنين اما قول ابن نجيم فغير منافي لهذا لان
كلاهما ترجيح منه عند نيل غير مصل لقوله ما بين وقتي وبين وقتي من رحمة
لقول الامام ابن ابي عمير حديث البخاري وسماه ووسمه هذا ايضا قيل بل هو مر
قراءة الماذن في العصر الثاني بلا تقديم غيره عليه كقوله فلا يدخل العصر الثاني
في الساعة تسع ونص في وقت من الاوقات وان كان الكلام في العصر الثاني على
حسابنا غير محتاج اليه فحجة الصورة الشرعية ظاهرة بان يؤخذ من الشاخص
والمقياس في وقت زوال ذكر اليوم وضيم اليه مثلا فطرا الى الشاخص والمقياس
القائم فان تساوى ظل ذلك الشاخص والمقياس مقدار ظل من مضمون من في الزوال
فدخل العصر الثاني على هذا مصرح وصحور جميع الكتب في ذكر اوقات لم
يوافق الساعة الحرة في حد وثنا في مسؤول عنه ونحوه الاستعارة المتبادلة
لازمر ولا فقرته على غير ذلك الحساب والتطبيق والطريق المالحس والا وبقوله
ما ذكرناه في رسالتنا وهوان بقراءة الاذان في العصرين ولو يصل الى الشاخص
وبعد سائر المصنفين وفي حوزة العصر الثاني من اراد التأخير من الحنفية اليه فيلزم
اد اعصره على حكمه وان كان هذا المذكور من مقلوباته كما هو في كتابه
لمجرد الاختلاف وفيها يهتد هذا الامر قرينة الماذن في تسع وثلثون اصرا وعناد وجعل
مركب وعبارة من التعدد والله يقول الحق وهو يهدي السبيل والاقوال المتعلقة
بده الخلل المذكورة في صحيفة ثمانية وثلاثين وعلى كل حال فالامر والارادة
لحاضرة من له الامر وارسل وطرفتم حسن سايل الى صبحكم في غرة شعبان ١٢٩٤

الداي السيد احمد
ختمه
١٢٩٤

١٢٩٤
هداية الصورة بالحرف

صورة كتاب القاصد الورد لنا منه على يد الوالي الحالة باسك محرر ٧ جاستك
متأخر الفدي السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اما بعد فقد وصل اليك من طرفي
ان في حوزة ان العصر والحرف هما محور طرف الوالي حالهما عند ما المسئلة فقد
اجتمع مفتي مكة وعلماء الاحناف لدينا في المحكمة وقرروا لهم انهم يؤذون
حين دخول وقت العصر الثاني على مذهب امامنا ابي حنيفة رحمه الله كما
يعلم

يعمل في بلاد اسبانيا في طغسناجرستان في افغانستان في هندستان الى حوزة
الصين واما العقل في اسبانيا فنور فان العلماء يبرسون بعد العصر في المجمع الكبيرة
فلا يسبح ولا يجتهد فتعفى الشك فامو السلطان خاصة فيها بان يؤذ في العصر
الاول وامو السلطان كما اعترفتهم بالمعاني والقضاة بمذهب الامام ابي حنيفة رحمه
الله في حكام المعاملات وبسبب احكام العبادة المتكررة ظاهرة وامر غير
مقيد بشي وتخصيص مراد السلطان لا يقبل بلا دليل وقول الامام مرجح على
الاشهر الا قول كما بيناه ابن نجيم في رسالته المحسوسة ونسبنا فتبعتهم
والامر مرجح هكذا اقرت في العلماء فبعد هذا الحق لفضيحتكم بالاعتراض
والتنازل في هذه المسئلة لا يتضمن انه ليس في محكمه انكم علماء محققون
او كانوا ولكن لا يبالون والحال ان في هذه البلدة موقفا من طرف الدولة
وان ليس المتبحرين بين اوقات الصلاة في كل وقت وعلماء مكة لا يبرسون
باعتراضكم عليهم وقد كتبت حضرة المفتي على اسئلتكم وارسل من طريق
السيد يحيى بن قاسم والتنازل في مثل هذه المسئلة يكون باعنا الفتنة
وانتم غير مقررين بالنظر في الامور ونحن لا نتخاضح في هذه المسئلة الي
فتوى اسبانياه ومصر عملوا التعميم بشغلكم وبعد هذا اذا متم على الاعتراض و
التنازل فيجعل في حكمه مما يسوءكم وهذا الصريح مني ان قبلتم من الطابق ٧ جا
من السيد مصطفى فائق قاضي مكة المكرمه

قال رساله المسماه تواء المنصر بولاية امير العصر الشيخ العلامة محمد صالح بن
الشيخ صدوق كمال الحنفي

بسم الله الرحمن الرحيم ما قولكم سادتنا علماء مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله
عنه في عمل اهل الاستانة وسائر اهل الاستانة الاسلامية يقول الامام الاعظم
الذي تدعوه علماء الصاحبان وزفر وجميع من متاخر من مذهب الامام الاعظم
وعلى طريقة التذاته من ان وقت العصر يدخل بمصير الظل مثله غير المتكوى وجب
بينهم احواف من الظاهر هل هذا القول صحيح